Economic policies and their ability to reform the investment climate Case Study Iraq after 2003

السياسات الاقتصادية وقدرتها في إصلاح مناخ الاستثمار في العراق بعد عام 2003

د. إكرام عبد العزيز عبد الوهاب/ مدير عام الدائرة الاقتصادية/ الهيئة الوطنية للاستثمار/ رئاسة الوزراء

OPEN ACCESS

P - ISSN 2518 - 5764
E - ISSN 2227 - 703X

Received:19/2/2019
Accepted: 21/8/2019

مستخلص البحث:

يعد مناخ الاستثمار المحرك الرئيس للتنمية الاقتصادية، وإذا ما تم تهيئة مناخ استثماري ملائم وجاذب يأخذ بنظر الاعتبار القضايا الاقتصادية والإدارية والسياسية والبيئية، فإن ذلك من شأنه أن يسهم في تطوير الصناعة ونقل التكنولوجيا وتنويع الإنتاج الزراعي وزيادة انتاجيته وتعزيز الاقتصاد الأخضر، ودعم النمو المستدام والشامل. وبالتالي فإن تحليل مناخ الاستثمار في بلد ما يمكن أن يوفر أسباب وجذور تعقد المشاكل في الاقتصاد، ففي الاقتصاد العراقي، تبين أن المشكلة لا تنتهي جذورها في الاقتصاد، وإنما كانت جذور المشكلة أعمق من ذلك وهي متأصلة في إدارة الاقتصاد، وبالتالي، فقد اتضح أن بيئة الاستثمار في العراق تعاني من إدارة غير رشيدة انعكست بشكل اختلالات معقدة في الاقتصاد العراقي مما شكل بيئة طاردة للاستثمار. ومن خلال ما تقدم، فإن البحث يفترض وجود معوقات إدارية وامنية ومالية ونقدية فضلا عن تفشي الفساد بأشكاله مارست تاثيراً معرقلاً لاتساع نطاق عمل الاستثمار وتنوع مساراته بحكم تأثيرها على بيئة الاستثمار. وقد توصل البحث إلى اثبات هذه الفرضية، إضافة إلى ان تحسين مناخ الاستثمار متوقف على تغيير المنهجية الكلية للسياسات الإدارية والاقتصادية , مالية ونقدية وغيرها وكيفية التنسيق مع بعضها البعض بشكل فعال. كما إن البحث توصل إلى أن السبب الرئيس لسوء إدارة الاقتصاد هو الغياب شبه الكلي لركائز الحكم الرشيد؛ وذلك بسبب العوامل السلبية الضاغطة عليه. وبالتالي أدى هذا إلى عدم وجود سياسة واضحة تعتمدها الحكومة لتحسن مناخ الاستثمار, فخطط التنمية الوطنية لم يصادق عليها البرلمان كما ان الكثير من الاستراتيجيات التي وافقت عليها الحكومة كان ينقصها الآليات المناسبة لتنفيذها لذلك فإن أهم توصية جاء بها البحث هو أن غرس وتثبيت ركيزة المسائلة بقواعدها وأركانها وضوابطها في البيئة المؤسسية، قبل البدء بأي إصلاح؛ وذلك من أجل تصحيح مسار إدارة الاقتصاد الكلي.

المصطلحات الرئيسة للبحث/ مناخ الاستثمار, الاقتصاد الاخضر.

Journal of Economics and Administrative Sciences
2020; Vol. 26 , No.117
Pages: 405- 422

مقدمة:

مر العراق خلال السنوات الماضية باضطرابات كثيرة وعدم الاستقرار وذلك بفعل عوامل خارجية وداخلية متشابكة مع بعضها، مما أدى إلى دمار البنى التحتية وخرابها جراء الحروب والوضع الأمني غير المستقر بعد عام 2003م. وبالتالي فإن العوامل السلبية طغت على العوامل الايجابية التي تتوافر في العراق مما أدى ذلك إلى التأثير على البيئة الاستثمارية وخصوصا بعد غزو العصابات الارهابية العراق، فضلاً عن تاثير الأخيرة على الإيرادات المتانية عن تصدير الموارد الطبيعية في ظل الحرب وغياب الأمن وجمود الجهاز الإنتاجي في ظل عدم تنويع الاقتصاد العراقي .

ومنذ عام 2003م تزايدت المصاعب التي يواجهها القطاع الخاص، فأعمال النهب والسلب استهدفت كثيرا من المشروعات الخاصة، كما أن ظروف الانفتاح المنفلت أدى إلى إغراق السوق المحلي بسلع رخيصة جدا ويصعب منافستها في ظل قدم طرق ووسائل الإنتاج المعتمدة وتدني مستويات الإنتاجية ونقص المواد الأولية والطاقة. من ناحية أخرى فقد ألقى الوضع المنفلت بظلاله على أصحاب الأموال والتجار الذين تعرض الكثير منهم ومن أفراد أسرهم للخطف والقتل والابتزاز الأمر الذي اضطر الكثير منهم لمغادرة البلد إلى الخارج وخاصة إلى الأردن وسوريا، حيث قدرت رؤوس الأموال التي دخلت الأردن بعد عام 2003م بحوالي ملياري دولار. ونتيجة لهذه الظروف الاستثنائية التي مر بها البلد نجد أن هناك انخفاضاً في مساهمة النشاط الخاص في النشاط الاقتصادي. في حين ان حجم القطاع العام قد اتسع نطاقة في النشاط الاقتصادي وأدى بدورة إلى ضعف المنافسة والمبادرة في القطاع الخاص، فضلا عن تردي البنية التحتية الداعمة لنشاط القطاع الخاص ولا سيما الكهرباء، وضعف الخطوات المتبعة في إصلاح أسواق المال ومحاربة الفساد، وعدم وجود إطار قانوني مناسب لعمل القطاع الخاص. أضف إلى ذلك، ما مر به البلد من حرب طائفية خاصة خلال عامي 2006م و 2007م وما دمرته من البنى التحتية وما حصل من التهجير، كل ذلك ساهم في ضعف كفاءة القطاع الخاص وهجرته إلى الخارج بحثا عن بيئة استثمارية آمنة. مما أدى بالنتيجة إلى أن تكون البيئة الاستثمارية العراقية بيئة طاردة للاستثمار، يزداد فيها درجة عدم التأكد وانعدام الثقة.

أهمية البحث: يعطي البحث صورة واضحة لصناع القرار عن أهمية التشخيص الدقيق للمشاكل التي تعترض مسيرة الاستثمار في العراق ، وكذلك تأثيرها على مناخ الاستثمار. وبالتالي فإن أهمية البحث تنطلق من ضرورة معالجة المعوقات المذكورة بهدف تحسين مناخ الاستثمار. كذلك فان البحث يعطي أهمية للقطاع الخاص المحلي، كونه الشريك المعول عليه في عملية التنمية، وان دعمه في مجال الاستثمار بتذليل العقبات سيجعله مساهما وبشكل كبير في زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي وتنوع الاقتصاد العراقي وتنويع الميزان التجاري ، وتحسين ميزان المدفوعات وبالتالي تقليل الاعتماد على المورد الناضب وهو النفط ، وكل ذلك لايخرج عن الحاجة الى تحسين وتحديث مناخ وبيئة الاستثمار .

مشكلة البحث: تتمحور مشكلة البحث حول تأثير الروتين والبيروقراطية المركزية والفساد وضعف السياسات الاقتصادية الداعمة للاستثمار وانعكاسها على مناخ الاستثمار وتأثيرها على عرقلة دخول رؤوس الأموال. وبالمحصلة ضعف دور القطاع الخاص في العراق وتراجع مستوى إنتاجيته ومساهمته في النشاط الاقتصادي.

فرضية البحث: وجود معوقات إدارية وامنية ومالية ونقدية فضلا عن تفشي الفساد بأشكاله مارست تأثيراً معرقلاً لاتساع نطاق عمل الاستثمار وتنوع مساراته بحكم تأثيرها على بيئة الاستثمار.

هدف البحث: يهدف البحث إلى تسليط الضوء على واقع مناخ الاستثمار في العراق وما هو التأثير الذي يمارسه في المستثمر الأجنبي والمحلي، ففي ظل الرغبة الشديدة للحكومة بجذب المستثمرين الأجانب وتشجيع المستثمرين المحليين، فإن السياسات الاقتصادية لا تستطيع ان تقوم بمعالجة مشاكل مناخ الاستثمار، الذي يعد المحور الرئيس لجذب المستثمرين وتحفيزهم للاستثمار. إذ يعد الاستثمار العامل الرئيسي الذي يتحكم في معدل النمو الاقتصادي من ناحية، وفي كميته ونوعيته من ناحية أخرى. أي أن معدل النمو المطلوب، يتوقف

على القدرة في جذب التدفقات النقدية المطلوبة، وهذا يتوقف على القدرة في توفير الحوافز والمزايا والتسهيلات في البيئة الاستثمارية، وبالتالي فإن البحث يهدف في بيان أهمية تحسين مناخ الاستثمار للوصول الى النمو والتنمية المستدامة.

الفصل الأول/ مناخ الاستثمار بين المفهوم والآثار

المبحث الأول/ مفهوم مناخ الاستثمار

إن مفهوم مناخ الاستثمار مفهوم حديث، جُمع فيه كل العوامل المؤثرة في الاستثمار، وجاءت تعاريف عديدة تحاول أن تحدد المفهوم بشكل دقيق؛ إذ يعرف صندوق النقد الدولي (IMF) مناخ الاستثمار على أنه "مجموعة العوامل الخاصة بموقع معين والتي تحدد الفرص والحوافز التي تتيح للمستثمرين الاستثمار بصورة منتجة، والتي تولّد فرص عمل لائقة.[1] ويعرف البنك الدولي (World Bank) مناخ الاستثمار على أنه يعكس العوامل المكانية والتي تشكل فرص العمل والحوافز الاستثمارية للشركات، وتوسع نطاق اعمالها.[2] لذا نجد أن منظمة الأمن والتعاون (OSCE) ترى أن مفهوم مناخ الاستثمار يتضمن ثلاث أصناف من المتغيرات الرئيسة (سياسات الاقتصاد الكلي، الحكم والمؤسسات، البنى التحتية)، إذ إن مناخ الاستثمار لا يقتصر على وجود الحوافز الضريبية للشركات، بل تشمل مكونات هامة اخرى: الاستقرار السياسي وسيادة القانون، وظروف الاقتصاد الكلي، تطورات الحكومة، والبيئة التنظيمية.[3] ويعرف (Stern) مناخ الاستثمار على أنه البيئة السياسية والمؤسسية والسلوكية الحالية أو المتوقعة، التي تؤثر في العوائد والمخاطر المرتبطة بالاستثمار، ويركز على قضايا المؤسسات، الحكم، الاستقرار والبنى التحتية التي تؤثر ليس فقط في مستوى الاستثمارات الرأسمالية بل تؤثر في إنتاجية الاستثمارات الموجودة بالفعل لجميع عوامل الإنتاج، والرغبة للقيام باستثمارات منتجة على المدى الطويل.[4] كما يعرفه آخرون هو البيئة السياسية والمؤسسية والتنظيمية التي تعمل فيها الشركات.[5]

أما المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فتعرف البيئة الاستثمارية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار على أنها البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الموازنة العامة، يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، ومعدلات متدنية من التضخم وسعر صرف غير مغالى فيه وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري. وتقع الخصائص الأربع الأولى ضمن السياسات الاقتصادية التي تمثل محصلة ونتائج لسياسات تم اتباعها خلال فترات زمنية محددة ويمكن الاعتداد بها ومقارنتها مع فترات سابقة.[6]

نلخص مما سبق، أن مناخ الاستثمار يشمل جميع العوامل السياسية والقانونية والإدارية والاقتصادية بما في ذلك العوامل السكانية والعوامل البيئية والعوامل التي تؤثر على تحركات الاستثمار وتدفقاته وارصدته في بلد ما.

---

(1) Warrick Smith & Mary Hallward, Understanding Investment Climate, IMF, 2005, p1.
(2) World Bank, world development report 2005, a better investment climate for everyone, p2.
(3) OSCE, best-practice guid for a positive business and investment climate, Vienna-Austria, 2006, p17.
(4) Nicholas Stern, a strategy for development, the world bank, may 2001, p3.
(5) For details; Look:
- Alvaro Ecsribano et al., investment climate assessment based on Olley and Pakes decompositions: methodology and application to Turkey's investment climate survey, Spain, working paper, Universidad Carlos 111 de Madrid, june 2008, p1.
- David Dollar, investment climate and firm performance in developing economies, the world bank, development research group, November 2003, p2.
- FAN De-cheng & PAN Xia, Appraisal and Cluster Analysis on Regional Investment Climate of Mainland China, China, School of Management & Economy, Harbin Engineering University, Oct. 2006, p1112
(6) Arab Investment Guarantee Corporation, Investment Climate in the Arab States 1999, Kuwait, p.21.

المبحث الثاني/ مفهوم وأهداف السياسة الاقتصادية

أولاً: السياسية الاقتصادية: إن السياسة الاقتصادية عبارة عن مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات الاقتصادية رغبة في تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، وأهمها، الاستقرار الاقتصادي. إذ إن للكل سياسة لها آثار مرغوبة وأخرى غير مرغوبة، تحاول وتعمل السياسة الاقتصادية على تحقيق الأولى والتقليل من الثانية بسياسات مضادة.[7]

وبما أن السياسات المالية والنقدية والتجارية والاستثمارية هي جزء من السياسات الاقتصادية الكلية، فإنه يمكن أن نستنتج أهداف السياسة الاقتصادية التي تسعى إليها، المتمثلة بالآتي:

1. استقرار الاقتصاد الكلي.
2. تحقيق التنمية المستدامة.
3. الوصول إلى رفاهية المجتمع.
4. تحقيق معدلات مستقرة وجيدة من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
5. القضاء على الفقر.

ثانياً: سياسات تحسين مناخ الاستثمار: (8)

تتمثل سياسة الاستثمار أولا بتحديد اولويات الاستثمار في اطار التنمية الاقتصادية, وتنطوي عملية التحديد تلك على جانبين أساسيين هما: تحديد حجم الاستثمار الكلي الذي يؤمن التشغيل الكامل للطاقة الانتاجية, وتوزيع هذا الحجم على القطاعات الاقتصادية المختلفة, إذ إن تحديد حجم الاستثمار في الاقتصاد الوطني يتوقف على ثلاثة عوامل اساسية: اولهما مستوى الفائض الاقتصادي ودرجة التبديد الداخلي والاستنزاف الخارجي له, وثانيها قدرة الاقتصاد القومي على توفير العمالة المناسبة والكافية لتنفيذ وتشغيل المشروعات الجديدة, وثالثها الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي. وفي كثير من الاحيان، لا تلقى سياسات الاستثمار اهتماماً مفصلاً جداً في العديد من البلدان النامية في عملية صنع سياستهم الوطنية, بدلا من ذلك غالباً ما تفترض ان الاصلاحات العامة لتحسين الحكم الجيد ومناخ الاستثمار سوف تحسن بطريقة غير مباشرة حجم ونوعية الاستثمار وتساعد على جذب افضل واكثر للتقنيات الانتاجية, في حين ان هذه الاصلاحات مفضلة بدرجة كبيرة في حد ذاتها, الا انه هناك أسباب وجيهة لاحتمال البطؤ الشديد في تنفيذ اصلاحات الحكم الجيد في البلدان النامية وله تأثير محدود جداً على تحسين اقتناء التقنية والاستثمار على افق تخطيط منطقي, لذا يتسبب الاعتماد على هذه السياسات وحدها على الارجح في فقدان الفرص لتحسين اقتناء التقنية والاستثمار في العديد من البلدان النامية.

إذاً، من اجل توفير مناخ استثماري ملائم يجب أنْ تكون هناك سياسة استثمارية: والتي تتجسد بإجراءات منظمة يتم تنفيذها عن طريق ادوات معينة من اجل تحقيق اهدافها. وأهم تلك الاهداف هو اصلاح الخلل في مناخ الاستثمار وذلك عن طريق تحديد قنوات انتقال الاثر من اجل تحديد اماكن الخلل ومن ثم تحديد الادوات التي سيتم استخدامها من اجل تنفيذ السياسة. إن عدم وجود سياسة استثمارية, ستجعل محاولات اصلاح مناخ الاستثمار غير منظمة وقد ينشأ تعارض بين هذه المحاولات ومن ثم العوائق امام تلك الاصلاحات ستزداد, وبالتالي فان اثر محاولات الاصلاح هذه تكون بطيئة.

---

[7] Bashir Abdel Karim, The Relative Effectiveness of Monetary and Monetary Policy in Algeria, Faculty of Economics and Management Sciences, Hassiba Ben Bou Ali University, Shalaf, Algeria, p.2.

[8] Mushtaq H. Khan, Investment and Technical Policies, United Nations, UN Department of Economic and Social Affairs, New York, June 2007, p. 26.

ولا يمكن صياغة قانون الاستثمار في أي بلد خارج سياق تلك الدولة, فقانون الاستثمار ينبغي ان يعكس سياستها الاستثمارية. وفي الواقع، فان القانون هو الاداة التشريعية لتنفيذ هذه السياسة ففي العديد من الدول تقوم الحكومات بتسليم مهمة صياغة قانون الاستثمار الى المشرعين دون توجيه السياسات الاستثمارية وقبل تحديد اهدافها بشكل دقيق, هذا غالباً ما يؤدي الى نتائج مخيبة للآمال، إذ إن المشرعين لا يمكنهم ان يصنعوا السياسة ويجب ان لا يطلب منهم ذلك, فبدلا من ذلك قبل ان يطلب من رجال القانون صياغة قانون استثمار جديد او اعادة النظر بالقانون الموجود, فان الحكومة تحتاج الى صياغة سياستها الاستثمارية: من خلال الطريقة التي يتم استخدامها لإتاحة الفرصة لاستثمار القطاع الخاص، وتوفير الحوافز اللازمة، وطبيعة المحفزات, وكيف يكون ذلك, ما هي القطاعات المحجوزة للاستثمار الوطني (الخاص أو العام), ولماذا, وهل ان مشاريع المستثمرين ستكون عرضة لنزع ملكيتها, اذا كان الامر كذلك تحت أي ظرف، وما هي ادوات التحفيز ان وجدت والتي ستستخدمها الحكومة لتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي في الاقتصاد، وكيف ينسق هذا مع السياسة الضريبية, وهل ستضع الحكومة في مكان ما وكالة خاصة للتعامل مع المستثمرين, كل المستثمرين ام المحليين فقط. هذه الاسئلة وغيرها من الاسئلة الحرجة والمهمة ليست مسائل قانونية، بل هي، ومع ذلك, متطلبات مسبقة لأي جهد من اجل صياغة او اعادة النظر في قانون الاستثمار. ان هذه الاسئلة السياسية يمكن أنْ تصاغ بعبارات بسيطة نسبياً, لكن الاجابات عن تلك الأسئلة يمكن ان تكون اكثر تعقيداً, لذا فعلى واضعي السياسة الاستثمارية تحديد أثر هذه السياسة, وبعد ذلك يأتي دور المشرعين في صياغة قانون الاستثمار, وهذه هي دائماً القضية الاكثر حساسية التي تواجه صناع السياسات وبالتالي تواجه واضعي القانون.

الفصل الثاني/ مناخ الاستثمار بين القوة والضغوطات

العراق؛ موطن الحضارات وبلد الثروات، هو خامس أكبر دولة في العالم من حيث احتياطيات النفط، ويمتد على مساحة تزيد على 430 ألف كيلومتر مربع، يمتلك موارد طبيعية وفيرة، وله إمكانات هائلة في ميادين النقل والتجارة والثقافة، كلها نقاط قوة لو يتم استغلالها بضوابط ومعايير منظمة لتصبح قوة تحرك التنمية نحو الامام من خلال تهيئة مناخ الاستثمار الملائم.

لذلك فإن هذه القوة تصبح أقل أهمية في ظل السياسات الاقتصادية المتخبطة، وفي هذا البحث سنركز على السياسات الاقتصادية ودورها في تهيئة مناخ الاستثمار الملائم.

المبحث الأول- تحليل مكونات مناخ الاستثمار

في هذه الفقرة سيتم تحليل بنية مناخ الاستثمار وذلك وفق ثلاث أصناف رئيسة وهي (العوامل السياسية والاقتصادية والقانونية) وكما يلي:

أولا: العوامل السياسية والأمنية:

إن رأس المال لا يستوطن في بيئة غير مستقرة سياسياً ولا أمنياً، وذلك لأنه يبحث عن الأمان أولا، فهو يسري وفق قاعدة لا يحيد عنها وهي أقل الخسائر وأعلى الأرباح، وإن غياب الاستقرار السياسي والأمني يتسبب في أعلى الخسائر لرأس المال المادي والبشري. وفيما يلي تحليل البيئة السياسية والأمنية في العراق:

1. الأمن: يلاحظ من الشكل (1) غياب الاستقرار الأمني في العراق، والذي تصاعد بعد حرب عام 2003 حتى وصل ذروته في عام 2006م، ويلاحظ بعد عام 2007م الجهود المبذولة من قبل الدولة في محاولة توطيد الأمن حتى انخفض عدد القتلى إلى (4167) في عام 2010م، ثم إن دخول داعش وانتشار الجماعات الارهابية والمسلحة أعاد الفوضى وعدم الاستقرار مما أدى إلى ارتفاع عدد القتلى في السنوات 2013-2016م. وهذا عامل مهم في تدهور مناخ الاستثمار، إذ لا يمكن الاستثمار في بيئة غير آمنة.

شكل (1) عدد القتلى في العراق بعد حرب عام 2003

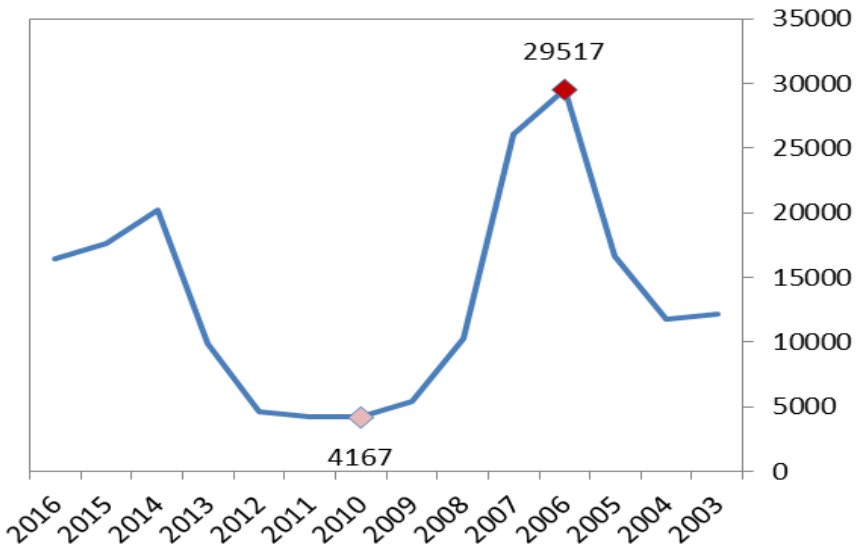

Source: Database of Iraq body count.

2. المسائلة: يتضح من الجدول (1)، أن المسائلة في العراق ضعيفة جدا، إذ سجل المؤشر أعلى درجة في عام 2010 بلغت (17.53%) وهي درجة ضعيفة جدا، ثم اتجهت نحو الانخفاض حتى وصلت عام 2015م إلى (14.77%)، وبشكل عام، فإن هناك تحسنٌ نسبي في سلسلة هذا المؤشر مقارنة مع عام 2004م، مما يشكل لنا نقطة قوة مهم هو وجود توجه نحو ترسيخ هذا الأصل في مؤسسات الدولة العراقية، إلا أن نتائجها ضعيفة وهذا واضح في الخطط الوطنية والاستراتيجيات على مستوى المؤسسات، فمن أهم أهداف الخطط والسياسات الكلية في العراق هو إرساء المسائلة وضرورة توفرها. إلا أن النتائج ضعيفة جداً، إذ يشير هذا الدليل إلى أن الحكم الرشيد في العراق مفقود إلى حدٍ كبير وهناك عوامل ضغط عديدة على كفة الحكم الرشيد ولا يستطيع مقاومتها على عكس الكفة الثانية وهو الحكم السيئ.

شكل (1) مؤشر المسائلة في العراق بعد عام 2003م

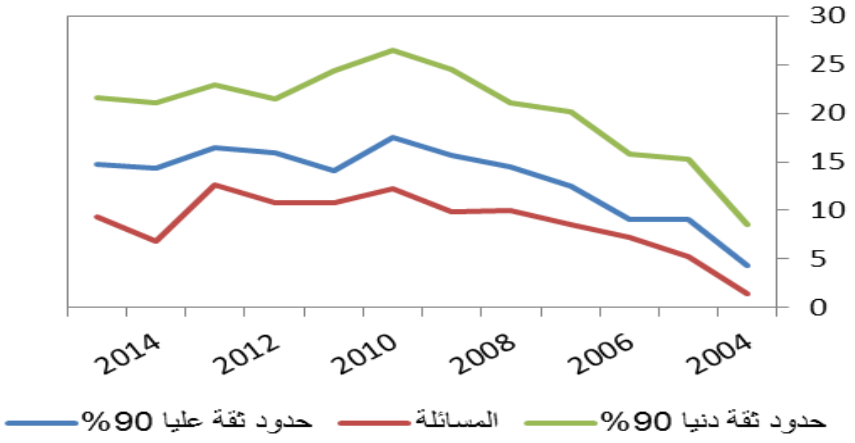

3. إن ضعف المسائلة له أثار جسيمة ودوافع وخيمة نتيجة لإهمال ترسيخ أسس هذا العنصر، وبالتالي فإن السياسات المرسومة والقرارات المتخذة مهما كانت قوة مصادر أموالها ستكون غير فعالة وهذا يؤدي إلى ضعف ثقة المجتمع بالبيئة المؤسسية، وهذا ما يؤيده مؤشر فعالية الحكومة* إذ يتضح من الجدول (1) الضعف الشديد لفعالية الحكومة في سياساتها وخدماتها وضعف قدرتها في اكتساب ثقة المجتمع. إذ إن أعلى درجة سجلها المؤشر بلغت (13.7%) عام 2013، وهي نسبة ضعيفة جدا، وهو كما يتضح في الشكل (2).

شكل (2) مؤشر فعالية الحكومة في العراق بعد عام 2003م

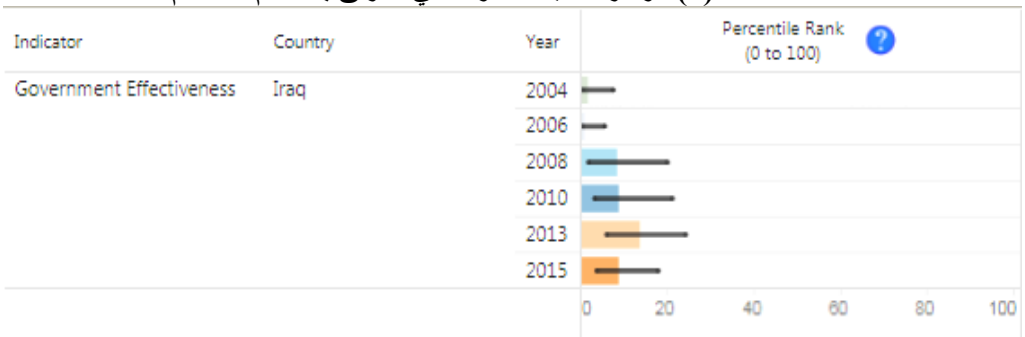

Source: Database of World Bank.

4. ونتيجة لضعف فعالية الحكومة وضعف توطين أسس المسائلة قاد ذلك إلى ضعف تنفيذ السياسات وصياغتها بدقة والغياب التام للسياسات الوقائية وبالتالي ضعف الجودة التنظيمية الأمر الذي أضعف من سيادة القانون* والثقة في عدالته وإنصافه فضلا عن غياب الثقة في تنفيذه بعدالة، ويلاحظ من الشكل (4) مدى الضعف الذي يغطي سيادة القانون، مما يكشف ذلك بوضوح الثغرات الخطيرة في سياسات ومؤسسات الدولة والسبب وراء ضعف جودة القرارات والسياسات.**

شكل (3) مؤشر الجودة التنظيمية في العراق بعد عام 2003

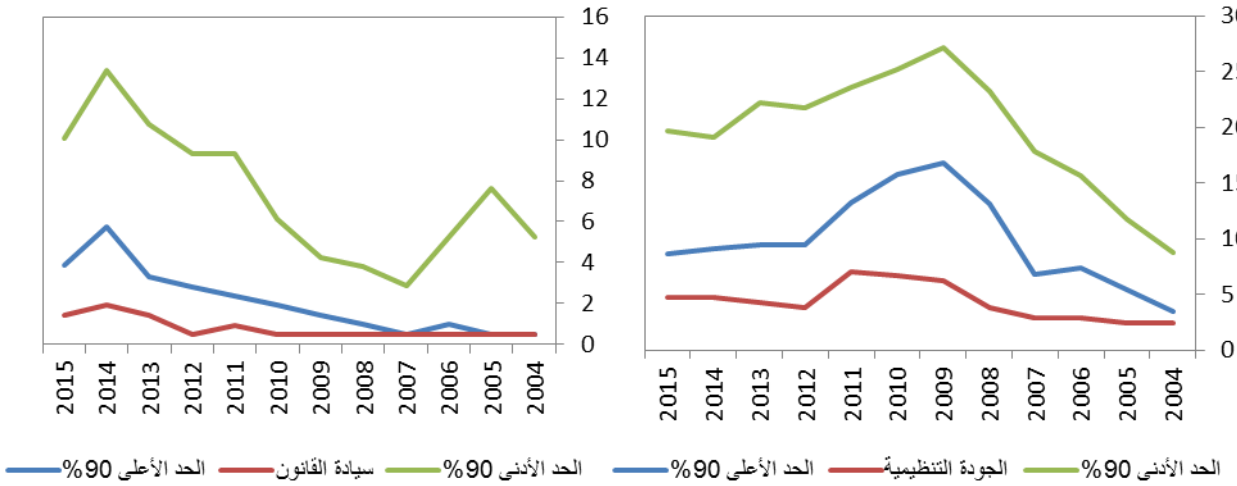

شكل (4) مؤشر سيادة القانون في العراق بعد عام 2003

Source: Database of World Bank.

* فعالية الحكومة: هو مؤشر من مؤشرات الحوكمة، إذ يقيس مصداقية التزام الحكومة بالسياسات المعلن عنها ونوعية صياغة السياسات واتخاذ القرارات ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية ونوعية الخدمات العامة المقدمة.

** الجودة التنظيمية: هو مؤشر من مؤشرات الحكم الرشيد إذ يبين قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات واللوائح التنظيمية السليمة.

* سيادة القانون: يعكس هذا المؤشر مدى ثقة الجمهور في قواعد المجتمع ومدى الالتزام بها وتنفيذها ولا سيما نوعية إنفاذ العقود وحقوق الملكية والمحاكم والذي يؤثر غيابه أو ضعفه سلباً في غياب الأمن وزيادة احتمال وقوع الجرائم.

5.إن ونتيجة لما تقدم، فإن السيطرة على الفساد ومكافحته ضعيفة جداً وغير مجدية، ويتضح من الشكل (5) الضعف الشديد للسيطرة على الفساد، مما يعني أن كفة الحكم الرشيد ضئيل جدا، وعليه عوامل ضغط قوية، وأن كفة الحكم السيئ والفساد هي الراجحة. لذلك نجد مؤشري الاستقرار السياسي والسيطرة على الفساد يسجلان عوامل خطيرة، وما يترتب عليها من آثار جسيمة وكبيرة.**

شكل (5) مؤشر السيطرة على الفساد في العراق بعد عام 2003

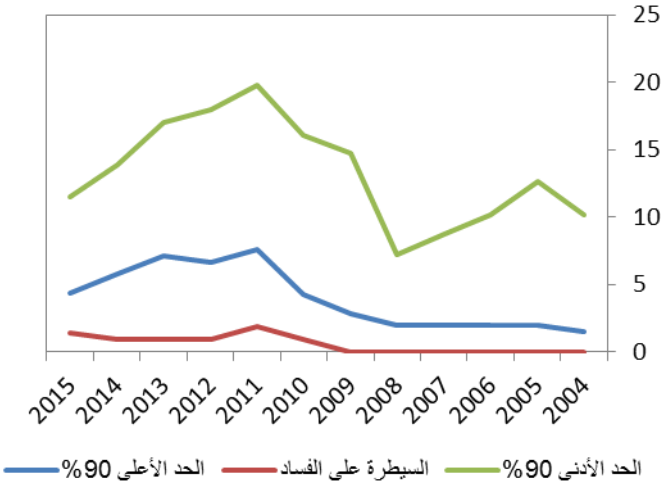

شكل (6) مؤشر الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003

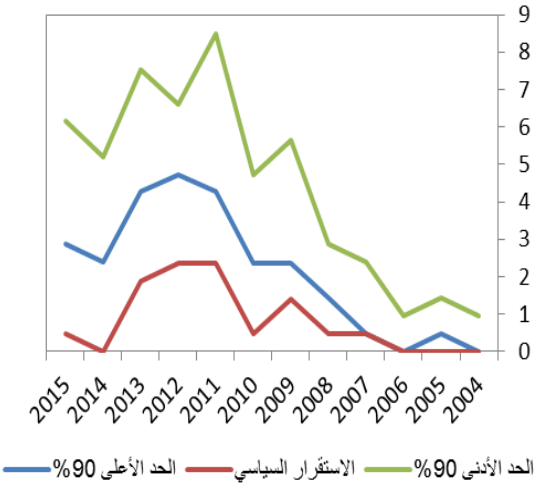

Source: Database of World Bank.

جدول (1) مؤشرات الحكم الرشيد في العراق بعد عام 2003 (الدرجة من %)

السنة	السيطرة على الفساد	فعالية الحكومة	الاستقرار السياسي	الجودة التنظيمية	سيادة القانون	المسائلة
2004	1.463415	1.95122	0	3.431373	0.478469	4.326923
2005	1.95122	0.97561	0.483092	5.392157	0.478469	9.134615
2006	1.95122	0.97561	0	7.352941	0.956938	9.134615
2007	1.941748	2.912621	0.483092	6.796116	0.478469	12.5
2008	1.941748	8.737864	1.442308	13.1068	0.961538	14.42308
2009	2.870813	9.090909	2.369668	16.74641	1.421801	15.63981
2010	4.285714	9.090909	2.369668	15.78947	1.895735	17.53555
2011	7.582938	10.42654	4.265403	13.27014	2.347418	14.08451
2012	6.635071	13.27014	4.739336	9.478673	2.816901	15.96244
2013	7.109005	13.74408	4.265403	9.478673	3.286385	16.43192
2014	5.769231	13.46154	2.380952	9.134615	5.769231	14.28571
2015	4.326923	9.134615	2.857143	8.653846	3.846154	14.77833

Source: Database of World Bank.

** السيطرة على الفساد: يعكس هذا المؤشر مدى استخدام السلطة العامة لتحقيق المكاسب الخاصة، شاملاً لجميع أنواع الفساد الصغيرة والكبيرة فضلاً عن استعمال السلطات العليا للمصالح الخاصة.

ومما تقدم يتضح عدم الاستقرار السياسي والامني وما يمارسه من أثر خطير في رفع وزيادة المخاطر السياسية وما لذلك من عواقب في مناخ الاستثمار، ويستنتج من ذلك، إن الخلل الرئيسي تم الكشف عنه في ركائز الحكم وقواعده وضعف ضوابطه، قبل أن ينتقل الأثر إلى أي قناة أخرى.

ثانياً: العوامل الاقتصادية:

تعد العوامل الاقتصادية من أهم المحددات التي تحدد الاستثمار في بيئة معينة، فهي التي تحدد التكاليف الكلية والأرباح والخسائر ومدى قوة الطلب العرض ونوع السلع التي يجب انتاجها ومدى قدرة السوق على استيعابها وقدرة ذلك المستثمر على منافسة المنتجين والمستثمرين في السوق وغير ذلك مما تحدده العوامل الاقتصادية. لذا في هذه الفقرة سيتم تحليل أهم العوامل الاقتصادية الكلية وكالآتي:

1.الناتج المحلي الإجمالي (GDP): أصبح من المعلوم أن الناتج المحلي الإجمالي في العراق يتكون من النفط بما يقارب (60%) وقد أشارت الكثير من الدراسات والبحوث إلى ذلك بأدلة محكمة، وفي هذه الفقرة سنوضح الأثر المترتب على هذا الاعتماد الكبير على مورد طبيعي لا يتم استغلاله بالشكل الصحيح، ويلاحظ من الشكل (7)، أن الناتج المحلي في تزايد منذ عام 2004، وهذا من سمات الدول النامية؛ إذ تتسم الدول النامية بأن معدل النمو لديها مرتفع، وذلك لأنها في طور النمو.

شكل (7) الناتج المحتمل والناتج المحلي الاجمالي في العراق

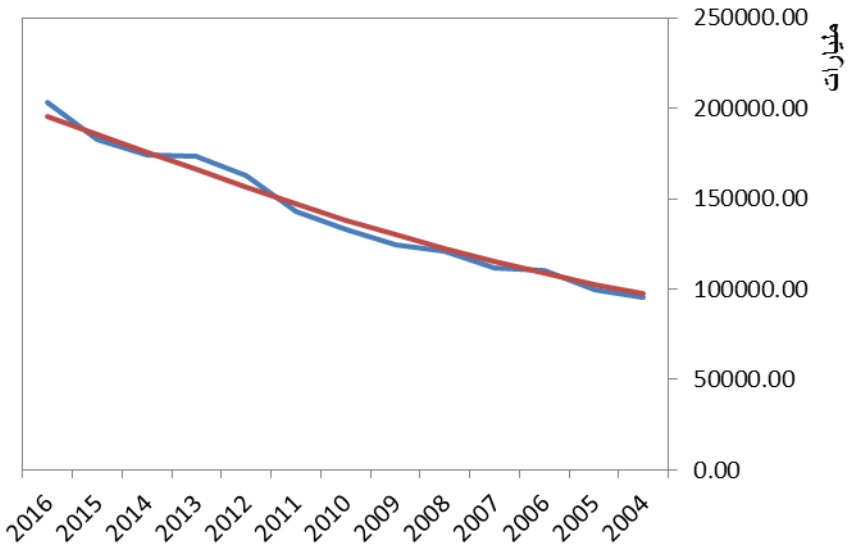

ومن أجل تحليل دقيق لكشف الآثار المترتبة على عدم تنويع القاعدة الانتاجية، يتضح من الشكل (8)، فجوة الناتج بين الناتج الحقيقي والناتج الممكن؛ إذ يلاحظ أن أي تغير داخلي أو خارجي يؤثر سلباً في الناتج المحلي الاجمالي ويوسع فجوة الناتج مما يؤثر سلباً في السوق المحلية وبالتالي يشكل ذلك عامل ضغط كبير على مناخ الاستثمار مما يولد له سلوكاً طارداً للاستثمار، ومن الجدير بالذكر يلاحظ أن دورات الركود أطول من دورات الانتعاش مما يستلزم عمل السياسات الاقتصادية على الاستعداد الكبير لفترات الركود الأمر الذي يقلص الفجوة، كما يتعين على تلك السياسات العمل على ضبط أوضاعها عند فترات الانتعاش من أجل أن لا تنجرف مع تلك الدورات. كما يعطينا الشكل (8) تقييم أولي للسياسة الاقتصادية الكلية وهو أن السياسات الاقتصادية الكلية غير قادرة على مواجهة أي تغير خارجي أو داخلي وذلك لأنها مقيدا تقيداً تاماً بالمكوّن الأكبر للناتج وهو النفط، فمن المسلم به أن المكوّن الأكبر للناتج هو الذي تعتمد عليه الدولة بمصادر أموالها، وإن أي تغير يؤثر في ذلك المكون فإنه سيؤثر في السياسات الاقتصادية مما ينعكس تأثيره في القطاعات الانتاجية الأخرى الأمر الذي يؤثر في مناخ الاستثمار سلبا.

وتؤثر الدورات الاقتصادية في الاستثمار تأثيراً كبيراً وخصوصاً إذا كانت السياسات الاقتصادية مسايرة لها وتابعة لاتجاهها؛ ففي دورات الكساد يخرج الكثير من المنتجين من السوق ويعيق الكثير من المستثمرين من الاستثمار، وذلك لأنه في دورات الكساد ينخفض الطلب ويكون فيها أقل من العرض وبالتالي يؤثر سلباً في مناخ الاستثمار. وكذلك الحال في دورات الانتعاش فإن الطلب يزداد ويكون فيها أعلى من العرض مما يسبب تضخماً في الاسعار، الأمر الذي يشوّه الاسعار والأرباح والتكاليف الكلية مما يؤثر في الارباح المستقبلية فيكون عائقاً أمام المستثمرين وتحدياً للمنتجين فيمنع دخول مستثمرين ويخرج منتجين آخرين، الأمر الذي يشكل عامل ضغطٍ على مناخ الاستثمار ليغير سلوكه فيكون طارداً للاستثمار.

شكل (8) الدورة الاقتصادية في العراق بعد عام 2003

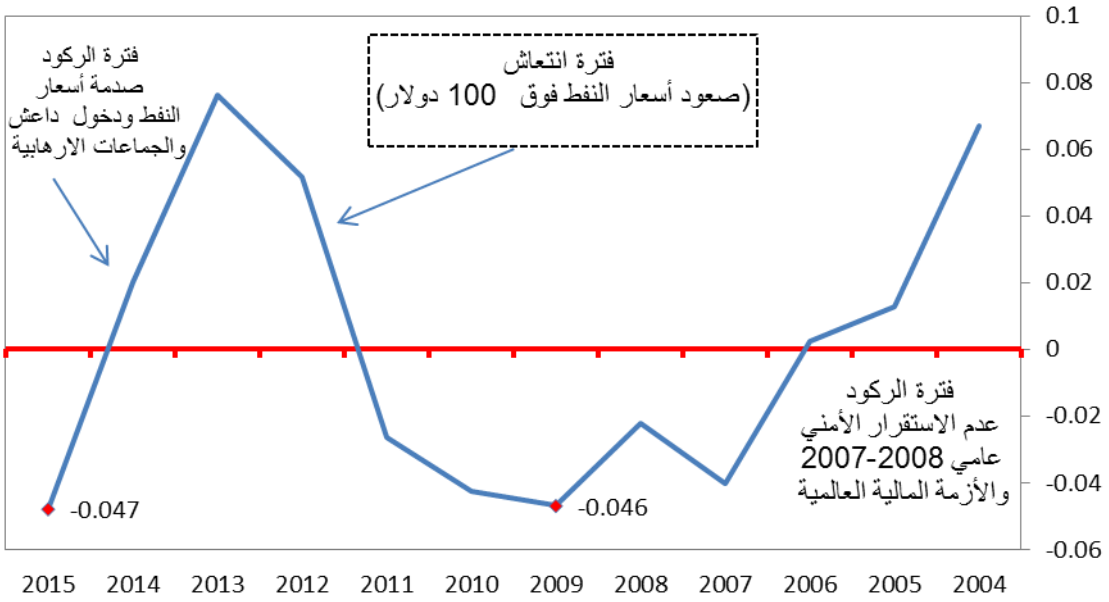

2. السياسة المالية والنقدية في العراق: إن نتائج ضعف القواعد الاقتصادية وعدم ترسيخ الأصول بالشكل المطلوب، أنتج آثاراً وخيمة وخطيرة تمثلت بتبعية السياسات الاقتصادية للتغيرات الدورية، والاستجابة الفورية للصدمات الخارجية، وضعف التعامل مع التغيرات الداخلية؛ إذ يلاحظ من الشكل (9) أن السياسة المالية والنقدية لها درجة استجابة قوية لأي تغير ممكن يحصل في سعر النفط، حيث إن تغير سعر النفط يؤدي إلى تغيرات حادة جداً في السياستين المالية والنقدية، وهذا التحليل يُبين التقييم الحقيقي لهاتين السياستين، إذ إن أدوات السياسة النقدية والمتمثلة بـــ(سعر الصرف الاسمي –نظام سعر الصرف الثابت- وسعر البنك) كعينة مهمة، غير مؤثرة تأثيراً حقيقياً، بل إن هذه الاستجابة الحادة من قبل ادوات السياسة النقدية للصدمات التي تولّدها أسعار النفط تعتبر ثغراً مهما وخللا كبيرا في القطاع النقدي. كما يتضح أيضاً مقدار التشوّه الذي يمارسه تغير سعر النفط في السياسة المالية، وفي الوقت الذي تعجز فيه السياسة المالية على تشخيص الخلل ومعالجة المشاكل فضلا عن مواجهة التحديات، نجد أن السياسة النقدية تستعمل أدوات لا تتناسق تماماً مع توجهات السياسة الكلية لمعالجة القواعد الاقتصادية، فهي لا تستعمل ادوات مضادة للصدمة، فمثلاً سعر البنك لم يعالج أي خلل بل فاقمه، إذ يلاحظ أن الصدمة بأحوالها (السلبية او الايجابية) تُحدث تغيراً موجباً حاداً في سعر البنك الحقيقي، ففي الوقت الذي يعاني العراق من أزمة مالية نجد أن سعر الفائدة يصل إلى (12%) تقريباً في البنوك التجارية، مما يشكل خطراً واضحاً في بيئة الاستثمار.

3. نظرة سريعة عن القوانين المنظمة للاستثمار في العراق.

هناك عدة قوانين تتعلق بالاستثمار نذكر أبرزها:[9]

- **قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006م المعدل، والذي يجيز الاستثمار وتنفيذ المشاريع في العراق من قبل المستثمرين العراقيين والأجانب.**
- **قانون الاستثمار المعدني المرقم (91) لسنة 1988م وتعديلاته، والذي ينظم الاستثمار في المعادن والموارد الطبيعي.**
- **قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997م لتنظيم عمل الشركات العامة، والذي أجازت المادة (15) الفقرة (ثالثا) منه المشاركة مع الشركات العربية والأجنبية لتنفيذ الأعمال التي تقع ضمن نفس التخصص.**
- **قانون الاستثمار الصناعي رقم (20) لسنة 1998م المعدل، وهذا القانون للمستثمرين الذين لم يشملهم قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006م المعدل، وذلك بتقديمهم طلب لوزارة الصناعة.**
- **قانون صناعة وتصفية النفط الخام رقم (32) لسنة 2007م.**
- **قانون بيع وإيجار أموال الحكومة رقم (32) لسنة 1986م المعدل، إذا نصت المادة (6) منه على انه (يجري بيع وإيجار أموال الحكومة غير المنقولة من قبل لجان تشكيل بقرار من الوزير المختص أو الرئيس الأعلى للجهة الغير مرتبطة بوزارة أو من يخوله)، وما يتبع ذلك من إجراءات تعرقل تخصيص الأرض للمستثمرين، ذلك أن أموال الحكومة غير المنقولة سيتم بيعها أو إيجارها بموجب المادة (9) بفقراتها المتعددة من القانون عن طريق المزايدة العلنية وما سيترتب عليها من مزاحمة للمستثمر على الأرض محل الاستثمار.**
- **قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004م.**
- **قانون الهيئة العامة للمناطق الحرة رقم (3) لسنة 1998م.**
- **نظام الاستثمار المالي رقم (5) لسنة 1998م.**
- **نظام الاندثار رقم (9) لسنة 1994.**
- **نظام قانون الاستثمار رقم (2) لسنة 2009م.**
- **قانون التجارة رقم 30 لسنة 1984م.**
- **نظام الأسماء التجارية والسجل التجاري رقم (6) لسنة 1985م.**
- **كما أصدرت حكومة إقليم كردستان العراق قانونها الخاص بالاستثمار في الإقليم رقم 4 لسنة 2006م.**

ويتضح من هذه المجموعة من القوانين فضلا عن غيرها التي تنظم الاستثمار في العراق أنها متعددة، مما يؤدي إلى تشتت المستثمر بين أكثر من تشريع. أضف إلى ذلك كثرة التعديلات على تلك لقوانين، وهذا ما يؤدي إلى زيادة احتمال تعارض تلك القوانين فيما بينها مما يولد عدم استقرار في هذه العوامل (والتي هي مكون أساسي لمناخ الاستثمار) وهذا يؤدي إلى انخفاض مصداقية تلك القوانين والثقة فيها عند المستثمر مما يؤثر في سلوك المستثمر وبالتالي في قرار الاستثمار.

---

[9] للتفاصيل انظر:

1. Acer Yassin, the reality of the investment climate in Iraq and ways to promote it, House of Wisdom Magazine, Economic Studies, No. 23, 2010, p. 28.
2. Baghdad Investment Commission, Investor Guide in Baghdad, op. Cit., Pp. 11-22.
3. Trade Names and Commercial Registration Law No. (6) of 1985, Iraqi Proceedings, No. 3042, Baghdad, 1985, p. 212.

المبحث الثاني/ العراق في منظور مؤشر ممارسة الأعمال

تم إطلاق هذا المؤشر عام 2004 من قبل البنك الدولي؛ إذ يقيس مؤشر ممارسة الاعمال التغيرات في الأنظمة المطبقة على الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتي تعمل في أكبر مدن تجارية في كل اقتصاد، وذلك في عشر مجالات خلال دورة حياة الشركة وهي بدء النشاط التجاري واستخراج تراخيص البناء، وتوصيل الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الاعسار أو إغلاق الأعمال.

ويتضح من الشكل (10)، أن العراق يسجل مراتب ضعيفة جداً في مؤشر بدء الأعمال، إلا أن هناك تحسناً نسبياً في عام 2014-2016، كما يتضح أن مؤشر التعامل مع إجازات البناء يسجل تذبذباً في مرتبة العراق؛ إذ يتبين أن هناك طفرة في المؤشر الاخير، فقد تقدم العراق من مرتبة 120 في عام 2012 إلى 84 في عام 2013 ثم إلى 9 في عام 2014، إلا أنه يعود ليسجل أسوأ مرتبة في تاريخ العراق بخصوص هذا المؤشر في، إذ سجل 147 في عام 2015؛ وهذا يدل على أن هناك سياسات لمحاولة انهاء البيروقراطية وتشجيع الاستثمار إلا أنها تتصادم بمشاكل وتحديات، مما جاءت النتائج بالفشل، ويرجع السبب في هذا إلى عدم وجود قاعدة رصينة لبناء السياسات، فالسياسات المرسومة هي سياسات عقيمة لا تقوى على مواجهة التغيرات الطارئة على الاقتصاد بحكم انها مستجيبة للتغيرات الدورية والصدمات المفاجئة.

شكل (10) بدء الاعمال واجازات البناء في العراق (2007-2016)

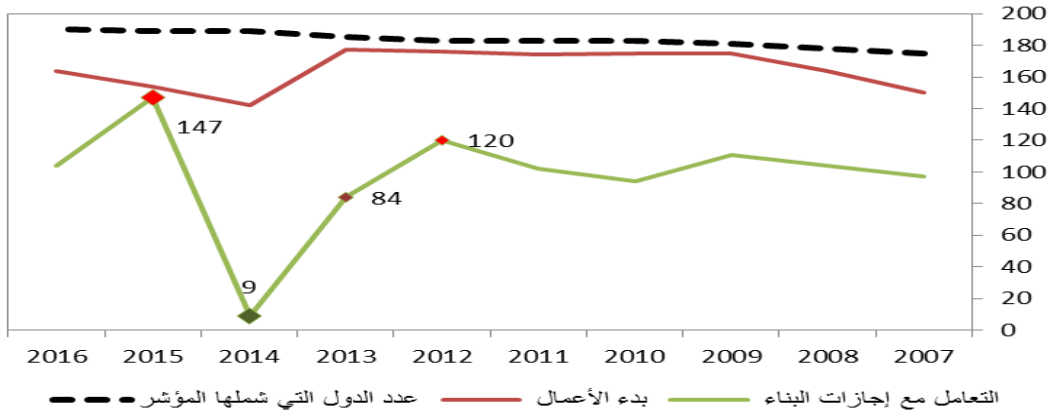

كما يتضح من الشكلين (11،12)، أن أسوأ مؤشر هو تسوية حالات الاعسار أو ما يسمى بإغلاق الأعمال وكذلك التجارة عبر الحدود والحصول على تسهيلات ائتمانية؛ هذه المؤشرات تدل على الضعف الكبير والأثر الخطير للسياسات الكلية غير المتحوطة وغير المشخصة؛ إذ لا توجد نظرة ثاقبة لأي سياسية كلية ولا تشخيص دقيق للمشاكل والتحديات ولا وصف للحلول والعلاجات، إذ إن مؤشر إغلاق الأعمال يدل على سوء العوامل القانونية وتعثر المشاريع في هذه المرحلة مما يجعل المستثمر يتردد كثيراً في الاستثمار في هذه البيئة لأنه سيدفع تكاليف باهظة عند إغلاق المشروع، فإنه سيتحمل فوق إغلاق مشروعه تكاليفاً تكبده خسائر كبيرة

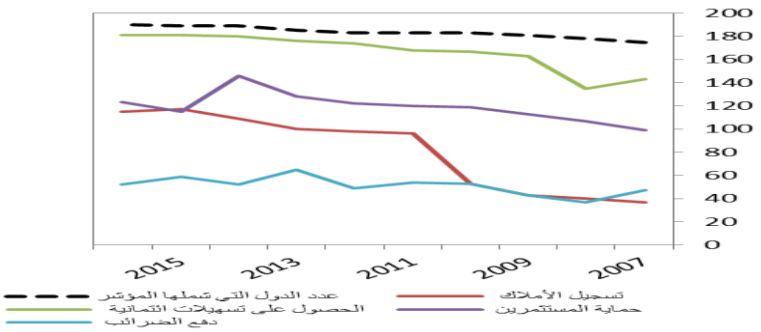

شكل (12) التجارة عبر الحدود وتنفيذ العقود واغلاق الاعمال في العراق

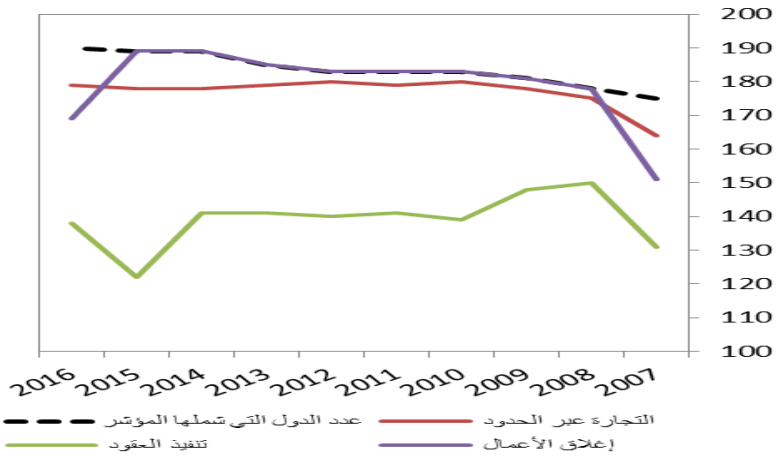

شكل (11) تسجيل الاملاك وحماية المستثمرين والتسهيلات الائتمانية في

وهذا يتضح أكثر عندما ننظر إلى مؤشر حماية المستثمرين؛ إذ يتضح الضعف الكبير في هذا المؤشر، رغم تقدم العراق فيه للسنوات 2015-2016، إلا أنه تقدماً لا يؤخذ بنظر الاعتبار، فمن أهم عوامل جذب الاستثمار هو حماية المستثمرين وضمان حقوقهم.

كما إن مؤشر التجارة عبر الحدود يقيّم لنا السياسة التجارية ومدى قدرتها على استخدام ادواتها في جذب رؤوس الأموال وتقليل خروجها من العراق، أما مؤشر الحصول على تسهيلات ائتمانية؛ فيتضح ان العراق يسجل فيه مراتب ضعيفة جدا، وهذا يقيّم لنا السياسة النقدية ومدى قدرتها على التأثير في الاستثمار تأثيراً حقيقياً؛ إذ إن التكاليف التي يتكبدها المستثمر من أجل الحصول على الائتمان كبيرة مما يؤثر سلباً في أرباحه، فقد بلغت أسعار الفائدة خلال الأزمة العالمية لأسعار النفط حوالي (13%)؛ وهذا يشير إلى ضعف تعامل السياسة النقدية في ظل الازمات الاقتصادية.

ويلاحظ من الشكل (12) مؤشر تسجيل الأملاك يتراجع خلال السنوات 2011-2016، كما إن دفع الضرائب يسجل استقراراً نسبياً في العراق؛ ويفسر لنا ذلك أن السياسة المالية في العراق غير قادرة على إيجاد بدائل أو حلول للأزمات التي تقع فيها، وذلك بسبب غياب التشخيص الدقيق والتنقيب العميق للمشاكل التي تعاني منها. وبالتالي يتضح النتيجة النهائية لمرتبة العراق في المؤشر العام لسهولة ممارسة الاعمال من الشكل (13).

شكل (13) مؤشر سهولة ممارسة الاعمال في العراق 2007-2015

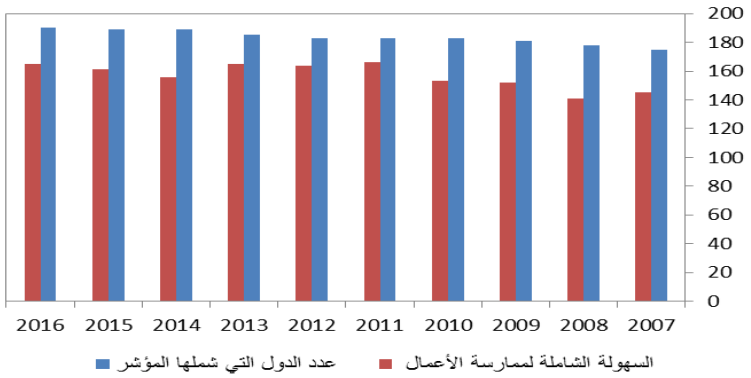

جدول () ترتيب العراق في مؤشر سهولة ممارسة الاعمال بعد عام 2003م

المؤشر	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الدول التي شملها المؤشر	155	175	178	181	183	183	183	185	189	189	190
بدء الأعمال	___	150	164	175	175	174	176	177	142	154	164
التعامل مع إجازات البناء	___	97	104	111	94	102	120	84	9	147	104
الحصول على الكهرباء	___	___	___	___	___	___	46	46	36	106	133
توظيف العاملين	___	114	60	67	59	___	___	___	___	___	___
تسجيل الأملاك	___	37	40	43	53	96	98	100	109	117	115
الحصول على تسهيلات ائتمانية	___	143	135	163	167	168	174	176	180	181	181
حماية المستثمرين	___	99	107	113	119	120	122	128	146	115	123
دفع الضرائب	___	47	37	43	53	54	49	65	52	59	52
التجارة عبر الحدود	___	164	175	178	180	179	180	179	178	178	179
تنفيذ العقود	___	131	150	148	139	141	140	141	141	122	138
إغلاق الأعمال	___	151	178	181	183	183	183	185	189	189	169
السهولة الشاملة لممارسة الأعمال	114	145	141	152	153	166	164	165	156	161	165

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

1. إثبات فرضية البحث وتحققها والتي تنص على أن (وجود معوقات إدارية وامنية ومالية ونقدية فضلا عن تفشي الفساد باشكاله مارست تأثيراً معرقلاً لاتساع نطاق عمل الاستثمار وتنوع مساراته بحكم تأثيرها على بيئة الاستثمار)؛ وتفسير ذلك كما تبين في البحث هو بسبب غياب الأسس لانطلاق السياسات منها بحيث تكون قادرة على التشخيص الدقيق للمشاكل والتوصيف الحكيم للعلاج.
2. تأثر مناخ الاستثمار بشكل كبير في العراق بالمعطيات الواردة في البحث ؛ وفي ظل وجود نقاط ضعف تحتاج الى معالجة وتكييف السياسات الاقتصادية وغيرها وأدواتها مع كل نقطة ضعف يتم تشخيصها.
3. ان تحسين مناخ الاستثمار متوقف على تغيير المنهجية الكلية للسياسات الإدارية والاقتصادية ، مالية ونقدية وغيرها وكيفية التنسيق مع بعضها البعض بشكل فعال .
4. إن العلاقة الطبيعية بين متغيرات الاقتصاد تعتبر من أهم نقاط القوة التي يمكن للسياسة الاقتصادية أن تستخدمها لصالحها؛ فبمجرد استخدام الادوات بحكمة والتصويب بدقة نحو المشكل تأخذ المتغيرات الأخرى المرتبطة ارتباطات امامية وخلفية التأثيرات الممكنة والحركة الديناميكية لها.
5. الغياب شبه الكلي لركائز الحكم الرشيد؛ وذلك بسبب عوامل الضغط المتسلطة عليه، الأمر الذي يستدعي ترسيخ هذه الركائز قبل أي سياسة يتم اتخاذها لتحسين مناخ الاستثمار، وإلا ستذهب تلك السياسات المرسومة والخطط الموضوعة هباءً منثورا.
6. ضعف قدرة السياسات الاقتصادية الكلية على التعامل مع الصدمات الواقعة والتغيرات المفاجئة، بل إن وقوع الصدمة يجعل السياسة الاقتصادية تسلك مسلكاً غير سليم أكثر من السابق، ويلاحظ هذا في فترات الركود اكثر منه في فترات الانتعاش؛ وذلك بسبب التأثير الكبير في سلوك السياسات الاقتصادية.
7. لا توجد سياسة واضحة تعتمدها الحكومة لتحسن مناخ الاستثمار، فخطط التنمية الوطنية لم يصادق عليها البرلمان، كما ان هناك الكثير من مشاريع القوانين التي من الممكن أن يكون لها دور في تحسين مناخ الاستثمار لم تصادق عليها السلطات التشريعية، كما ان الكثير من الاستراتيجيات التي وافقت عليها الحكومة كان ينقصها الآليات المناسبة لتنفيذها.

ثانياً: التوصيات:

1. غرس وتثبيت ركيزة المسائلة بقواعدها وأركانها وضوابطها في البيئة المؤسسية، قبل البدء بأي إصلاح؛ فإن هذا بحد ذاته يعد إصلاحاً مهماً لمناخ الاستثمار، كما أنه يعطي السياسات الاقتصادية قوة ومتانة لبناء قواعدها التي تنطلق منها لرسم أدواتها واهدافها.
2. لا يمكن للسياسة الاقتصادية الكلية وخصوصاً السياسة المالية والنقدية إصلاح أي جزء من مناخ الاستثمار دون تغيير نهجها بأكمله وبناء ركائز كاملة تشد بعضها بعضاً.
3. العمل على تحسين مرتبة العراق في مؤشر سهولة ممارسة الاعمال، وتقدير نسبة تغير السياسة الاقتصادية الكلية والذي سيقدر التقدم في مرتبة العراقي في المؤشر المذكور.
4. رسم سياسات اقتصادية وقائية يمكنها ان تتعامل مع الحالات الطارئة كطريقة لتعكس اتجاه السياسة الاقتصادية مقارنة بالتغيرات الدورية.
5. التأثير في سلوك المستثمر من أهم القنوات التي يمكن من خلالها تحسين مناخ الاستثمار؛ فبإمكان السياسة الاقتصادية دراسة سلوك المستثمر المحلي والاجنبي في بيئة الاستثمار العراقية، مما يتيح لها معرفة الاسلوب والطريقة التي يمكن أن تؤثر من خلالها في سلوك المستثمر مما يشكل ذلك جزءاً من التحكم في الاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي.

6. يجب على حكومة العراق الالتزام بضمان القانون والنظام وتطبيقه في جميع أنحاء أراضيها وتقليل التعديلات المتكررة عليها بين فترة وأخرى إلا في الحالات الضرورية والمهمة. وللقيام بذلك، يجب أن تتوافق مع المعايير القانونية الدولية التي قبلت بها أو الملزمة لذلك. إذ ينص الدستور العراقي في المادة (8) "سوف يحترم العراق التزاماته الدولية".

7. محاولة تحسين البنية التحتية للاقتصاد العراقي بتحفيز النشاط الخاص وتنويع الاقتصاد مما يؤدي إلى خفض الضغوط على النفط والتأثير إيجاباً في التنمية المستدامة.

المصادر:

1. National Strategy for the Protection of Integrity and Combating Corruption in Iraq (2010-2014), May 2009, pp. 11-14, on the website of the Iraqi Institute for Economic Reform: www.iier.org.
2. Acer Yassin, the reality of the investment climate in Iraq and ways to promote it, House of Wisdom Magazine, Economic Studies, No. 23, 2010, p. 28.
3. Bashir Abdelkarim, The Relative Effectiveness of Monetary and Monetary Policy in Algeria, Faculty of Economics and Management Sciences, Hassiba Ben Bou Ali University, Chlef, Algeria, p. 2 .
4. Central Statistical Organization, GDP by activities and sectors for 2012, at: http://www.cosit.gov.iq/en/national-accounts/income .
5. Industrial Sector Working Group, Industrial Sector Paper, Technical Committee for the Preparation of the Five-Year Plan (2010-2014), Ministry of Planning and Development Cooperation, August 2009, p. 3.
6. World Bank, Partnership Strategy with the Republic of Iraq for the Fiscal Years 2013-2016.
7. National e-Governance Committee, National Strategy and Action Plan for Iraqi e-Governance 2012-2015, Information Technology Department, Ministry of Science and Technology, Iraq, First Edition, February 2013, pp. 10-21.
8. Ministry of Planning, National Development Plan for the years (2010-2014), Baghdad-Iraq, December 2009.
9. Ministry of Education - Higher Education, National Strategy for Education and Higher Education in Iraq Center and Region for the years (2011-2020), Executive Summary, Iraq, April 2012.
10. Directorate General of Industrial Development, Industrial Investor Guide in Iraq, Ministry of Industry and Minerals, Baghdad-Iraq, August 2012.
11. United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), Conference of States Parties to the United Nations Convention against Corruption, 19 November 2012.
12. Arab Investment Guarantee Corporation, Investment Climate in the Arab States 1999, Kuwait.
13. Regulation of Trade Names and Commercial Registration No. (6) of 1985, Iraqi Proceedings, No. 3042, Baghdad, 1985.
14. Baghdad Investment Commission, Baghdad Investor Guide.

15. **Ministry of Construction and Housing and the United Nations Development Program for Human Settlements, National Housing Policy in Iraq 2010, Baghdad-Iraq.**
16. **Ministry of Planning, National Development Plan 2013-2017, Executive Summary, Baghdad-Iraq, January 2013.**
17. **Alvaro Ecsribano et al.، investment climate assessment based on Olley and Pakes decompositions: methodology and application to Turkey's investment climate survey، Spain، working paper، Universidad Carlos 111 de Madrid، june 2008.**
18. **David Dollar، investment climate and firm performance in developing economies، the world bank، development research group، November 2003.**
19. **FAN De-cheng & PAN Xia، Appraisal and Cluster Analysis on Regional Investment Climate of Mainland China، China، School of Management & Economy، Harbin Engineering University، Oct. 2006.**
20. **Nicholas Stern، a strategy for development، the world bank، may 2001.**
21. **OSCE، best-practice guid for a positive business and investment climate، Vienna-Austria، 2006.**
22. **Warrick Smith & Mary Hallward، Understanding Investment Climate، IMF، 2005.**
23. **World Bank، world development report 2005، a better investment climate for everyone.**

Economic policies and their ability to reform the investment climate Case Study Iraq after 2003

Dairactor manegar in /National investment commission /Dr ekram abdul aziz abdul wahab /Ekram.aquil@yahoo.com

Abstract:

The investment climate is the main engine of economic development. If an appropriate and attractive investment climate is created that takes into account economic, administrative, political and environmental issues, it will contribute to the development of industry, transfer of technology, diversification of agricultural production, increased productivity, the promotion of a green economy and support for sustainable and inclusive growth. Thus, analyzing the investment climate of a country can provide reasons and roots for the complexity of the problems in the economy. In the Iraqi economy, the problem has not been rooted in the economy, but the roots of the problem are deeper and inherent in the management of the economy. Investment in Iraq suffers from an irrational administration that has been reflected in complex imbalances in the Iraqi economy, thus creating an environment for expelling investment. In light of the foregoing, the research assumes that there are administrative, security, financial and monetary constraints, as well as the spread of corruption in all forms, which have hindered the expansion of the scope of investment and the diversity of its tracks due to its impact on the investment environment. The research has proved this hypothesis, in addition to improving the investment climate depends on changing the overall methodology of administrative and economic policies, financial, monetary and how to coordinate with each other effectively. The research also found that the main reason for the poor management of the economy is the almost total absence of the pillars of good governance because of the negative factors that put pressure on it. And this led to the lack of a clear policy adopted by the government to improve the investment climate, national development plans have not been ratified by parliament and many of the strategies approved by the government lacked the appropriate mechanisms to implement them, therefore, the most important recommendation by the research is to instill and stabilize the basis of accountability rules, elements And their controls in the institutional environment, before any reform is initiated; in order to correct the course of macroeconomic management.

Keyword: Investment Climate, Green Economy.